المغرب: «القاسم الانتخابي» لا يخالف الدستور

أعلنت المحكمة الدستورية بالمغرب، أن مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب المعروف باسم "القاسم الانتخابي"، "لا يخالف الدستور".

وفي 6 مارس الماضي، أقر مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان) مشروع القانون التنظيمي للمجلس، نص على تعديل طريقة حساب "القاسم الانتخابي" الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية وبالمجالس البلدية، بعد الاقتراع.

وصدق مجلس المستشارين (الغرفة الثانية) عليه، في 12 مارس، وبعد نشر القانون في الجريدة الرسمية يدخل حيز التنفيذ، وهو ما لم يتم حتى.

وقالت المحكمة الدستورية (تنظر في مطابقة القوانين للدستور)، في قرارها الذي اطلعت عليه الأناضول، إن "مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب ليس فيه ما يخالف الدستور".

ووفق التعديل الجديد، سيتم قسمة مجموع الناخبين المسجلين على عدد المقاعد بدل عدد الأصوات الصحيحة.

وأثار "القاسم الانتخابي" جدلا كبيرا، إذ كان حزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي) يقترح استمرار اعتماد الطريقة القديمة (قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد مقاعد الدائرة الانتخابية).

دحلان تَقدَّم وحده بأكثر من مئة طعن ضدّ قائمة «فتح»

الطعون تتواصل بشأن «قوائم» الانتخابات الفلسطينية

ترتيب لانتخابات فلسطينية سابقة

عزت حامد

مع إغلاق باب الطعون في قوائم المرشّحين للانتخابات الفلسطينية البرلمانية، تبيَّن أن هناك الكثير من العوائق سواء السياسية أو الاستراتيجية التي تعترض طريق الانتخابات ، ومن أبرز هذه العوائق قضية الطعون.

وأشارت صحيفة الأخبار اللبنانية إلى أن تيار القيادي المفصول من حركة «فتح»، محمد دحلان، تَقدَّم وحده بأكثر من مئة طعن ضدّ قائمة «فتح»، فيما قَدّمت الأخيرة 38 طعناً ضدّ دحلان، وطعوناً أخرى ضدّ قائمة «الحرية» التابعة للقيادي المفصول ناصر القدوة والقيادي الأسير مروان البرغوثي، وبدرجة أقل ضدّ قائمة «حماس» (10)، وقائمة «تجمّع الكل الفلسطيني» (2)، وقائمة «وطن» (3) التي يرأسها النائب السابق حسن خريشة.

والواضح فإنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت انتخابات "المجلس التشريعي الفلسطيني" ستجري في موعدها أو لا في ظل التجاذبات الحاصلة على الساحة الفلسطينية.

وبات واضحا أن الانقسامات داخل حركة فتح قد تتجاوز ما توقعه محمود عباس. وقد يقرر رئيس السلطة الفلسطينية تأجيل موعد الانتخابات بالنظر إلى الانقسامات الداخلية داخل فتح، والوحدة النسبية لخصومه، والأضرار التي يمكن أن تلحقها نتائج معينة بالعلاقات الفلسطينية مع الغرب.

وفي هذا الصدد تداولت عدد من الصحف العربية تصريحات بعض من كبار قادة حركة فتح ، وهي التصريحات التي ركزت على تخوف قيادات حركة فتح من أداء الانتخابات الأن في هذا الوقت الحساس.

وأشارت هذه التقارير إلى أن عدد من قادة فتح ، وعلى راسهم كلا من القيادات محمود العالول وروحي فتوح وحسن الشيخ ، ممن أشاروا إلى أن الانتخابات التالية للمجلس التشريعي ستلحق المزيد من الضرر باستقرار السلطة نتيجة ضعف فتح.

وقالت بعض من هذه التقارير أن حركة فتح الان تتمتع بقوة سياسية سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي ، وتتواجد بالحكم كما أنها تتمتع بمكانة دولية ولديها العديد من الصلات مع العديد من الأصدقاء في المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وبالتالي وفي حالة انتصار حماس قد يتضرر الأمر بشدة ، لا سيما الروابط مع الدول الغربية ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

اللافت أن بعض من الدراسات تتوقع خسارة لحركة فتح في هذه الانتخابات ، وفي هذا الصدد يقول غيث العمري الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، أنه ورغم من أوجه التشابه بين الديناميات الحالية وتلك التي كانت سائدة في العام 2006، إلّا أن هناك اختلافات مهمة تجعل من الصعب التنبؤ بنتيجة الانتخابات. وإذا حصلت عملية الاقتراع فعلياً هذا العام، فستخضع لقانون انتخابي مختلف يجعل من الصعب على حزب واحد الفوز بأغلبية ساحقة. ورغم أن حركة حماس ما تزال منضبطة داخلياً، إلا أن عدداً لا بأس به من الفلسطينيين يلومونها على إدامة الانقسام مع فتح، وإدارة غزة بطريقة سيئة، وعجزها عن تحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي السيئ في القطاع. وفي ظل هذا السجل، قد تواجه الحركة صعوبات في تصوير نفسها على أنها حزب يحكم بشكل جيد ونظيف، كما فعلت في العام 2006. وقد يبرز تطور مفاجئ آخر يتمثل في طرح لائحة مشتركة بين حركتي فتح وحماس، وهي فكرة ما تزال مُدرجة على الأجندة، على الرغم من المعارضة الداخلية من كلتا الحركتين.

وربما الأهم من ذلك، أنه ما يزال من غير الواضح ما إذا كانت انتخابات "المجلس التشريعي" ستجري في موعدها. فالانقسامات داخل فتح قد تتجاوز ما توقعه عباس. وبالمثل، أصبحت التداعيات السلبية المحتملة للسياسة الخارجية موضع تركيز أكثر حدة، لا سيما فيما يتعلق بعلاقات السلطة الفلسطينية مع الولايات المتحدة. وقد تدفع هذه العوامل بعباس إلى تأجيل موعد إجراء الانتخابات. وكما هو الحال الآن، تبدو حماس في وضع أفضل لخوض الانتخابات، وإذا فاز أعضاء هذه الحركة –التي صنفتها الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب– بمقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني المعاد إحياؤه، فستخلّف نتائجها تداعيات كبيرة على السياسة الأميركية تجاه السلطة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط. ولتجنب أي حسابات فلسطينية خاطئة، على إدارة بايدن أن تراقب عن كثب هذه التطورات وتوضّح انعكاساتها الثنائية.

يذكر أنه وفي إطار رصد التفاعلات السياسية المتعلقة لما يجري بالساحة الفلسطينية ، قالت تقارير أن بعض من أعضاء من دائرة الرئيس الفلسطيني وجهوا أنتقادات إلى القيادي جبريل الرجوب .

وأوضحت هذه التقارير أن السبب هو عدم حصول الرجوب على ضمانات من حماس لدعم أبو مازن كمرشح وحيد للرئاسة. تصرفات حماس الأخيرة ، مثل تقديم قائمتهم "القدس– موعدنا" التي تضم مشاركين سابقين في انتخابات غزة 2007 ، ينظر إليها قادة فتح على أنها أفعال تشير إلى نوايا سرية ومختلفة ، تلك التي سيتم الكشف عنها بعد الانتخابات.

قلة قليلة في الحركة تعتقد أن حماس ستدعم أبو مازن للرئاسة ، وستقوم في الواقع بترقية مرشح بديل ، على الأرجح من قوائم فتح المستقلة.

السعودية تعدم 3 من جنودها أدينوا بـ «الخيانة العظمى»

أعلنت الدفاع السعودية، إعدام 3 من جنودها إثر إدانتهم بارتكاب "جريمة الخيانة العظمى" بما يخل بكيان المملكة ومصالحها العسكرية. وقالت الوزارة، في بيان، إن 3 جنود من منسوبيها وهم: محمد عكام، وشاهر حقوي، وحمود حازمي، "أقدموا على ارتكاب جريمة الخيانة العظمى"، وفق وكالة الأنباء السعودية (واس).

وأضافت: "أسفر التحقيق معهم عن إدانتهم بارتكاب جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو (دون تسميته) بما يخل بكيان المملكة ومصالحها العسكرية". وأردفت: "تم إحالتهم (قبل إعدامهم) إلى المحكمة المختصة (لم تسميها) وتوفير كافة الضمانات القضائية المكفولة لهم".

وتابعت: "ثبت ما نسب إلى الجنود (..) وصدر ضدهم حكم بالقتل وفقًا للمقتضى الشرعي والنظامي، وتم المصادقة عليه وصدر الأمر الملكي بإنفاذ ما تقرر بحقهم".

وأكدت الوزارة أنه "تم تنفيذ حكم القتل بحق المذكورين بقيادة المنطقة الجنوبية، السبت"، مردفة أن "هذه الجريمة شنيعة ودخيلة على منسوبي الوزارة". ولم تقدم الوزارة، تفاصيل عن اسم "العدو"، أو تفاصيل الواقعة محل التحقيقات، فيما لم يتسن الحصول على تعليق فوري من ذوي الجنود الثلاثة أو محاميهم.

إثيوبيا توجه دعوة إلى مصر والسودان حول الملء الثاني لسد النهضة

دعت إثيوبيا، رسميا مصر والسودان لترشيح شركات مشغلة للسدود بهدف تبادل البيانات قبل بدء الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي.

يأتي ذلك بعد أيام من فشل جولة مفاوضات في العاصمة الكونغولية كينشاسا بين الأطراف الثلاثة للتوصل إلى حل بشأن السد، ما دفع مصر والسودان إلى التأكيد أن جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع الأزمة.

وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان عبر "فيسبوك" إن "وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي، سيلشي بيكيلي دعا رسميا السودان ومصر لترشيح مشغلين للسدود لتبادل البيانات قبل بدء الملء الثاني لسد النهضة في مواسم الأمطار القادمة في إثيوبيا".

وأضاف البيان أن وزير المياه الإثيوبي دعا البلدين إلى ترشيح الأشخاص المحوريين مشغلي السدود لتبادل البيانات بين البلدان الثلاثة فيما يتعلق بالملء الثاني الذي سيتم في يوليو وأغسطس 2021.

الجامعة العربية تعد بالسعي لحل أزمة لبنان

وعد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي، باستمرار السعي لإيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، مؤكدا الحاجة إلى مزيد من التواصل مع كافة الأطراف.

جاء ذلك لقاء زكي، البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، بالعاصمة بيروت، في ختام زيارة إلى لبنان بدأها الخميس، وفق وكالة الأنباء الرسمية.

وقال زكي: "شرحت للبطريرك هدف الزيارة ونتيجة الاتصالات التي تمت حتى الآن، وهي لم تكتمل نظرا إلى ضرورة إجراء المزيد من التواصل". وأضاف: "نعتقد أن هناك رغبة في التوصل إلى مخرج للأزمة السياسية، رغم صعوبتها ودقتها، ورغم أن الكل يبدو متمسكا بمواقفه، لكن الأمر يحتاج إلى صبر وإرادة سياسية".

ووعد باستمرار السعي والتواصل مع الأطراف اللبنانية "لإيجاد مخرج للأزمة الحالية بما يتيح تشكيل حكومة سريعا، تقوم بالإصلاحات المطلوبة وتحقق نقلة نوعية في الوضع الاقتصادي والمالي للبلد". وتأتي زيارة زكي، بهدف المساعدة في حل أزمة لبنان، حيث التقى خلالها الرئيس ميشال عون، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، ومسؤولين آخرين. وجراء خلافات سياسية، يعجز لبنان عن تشكيل حكومة تخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس الماضي، بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرفأ العاصمة بيروت.

ومنذ أكثر من عام، يعاني لبنان، أزمة اقتصادية طاحنة هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق في تاريخ البلاد.

مباحثات أميركية قطرية حول مستجدات الأوضاع في المنطقة

بحث وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، مع نظيره القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، تطورات أوضاع المنطقة لا سيما في العراق وأفغانستان وإيران. جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه بلينكن مع آل ثاني، حسب وكالة الأنباء القطرية الرسمية.

وأفادت الوكالة، أنه جرى خلال الاتصال "استعراض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين، وآخر تطورات المنطقة لا سيما في العراق وأفغانستان وإيران"، دون تفاصيل حول هذه المباحثات.

يأتي ذلك في ظل جملة من التطورات تشهدها هذه الدول، مؤخرا، فالأربعاء الماضي، اتفقت واشنطن وبغداد، وفق بيان مشترك، على تحول دور القوات الأمريكية والتحالف الدولي، إلى "استشاري تدريبي".

فيما انطلقت ، في فيينا مفاوضات لإحياء الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا، بعد انسحاب واشنطن منه عام 2018.

ليبيا: إشادة أممية بالتوافق على قاعدة دستورية للانتخابات

أشادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتوافق أعضاء اللجنة القانونية الليبية على قاعدة دستورية للانتخابات المقبلة.

وقالت البعثة في بيان، إن "أعضاء اللجنة عملوا لساعات طوال وتمكنوا من تجاوز الانقسامات وتوصلوا إلى توافق بشأن قاعدة دستورية للانتخابات".

وأضافت أنها أحيطت علما بالقضايا الخلافية (حول الاستفتاء على الدستور وآلية الانتخابات الرئاسية) التي أحالتها اللجنة إلى ملتقى الحوار السياسي، في ختام مباحثاتها بتونس.

وتأسست اللجنة القانونية الليبية، في 17 ديسمبر الماضي، وفقا للمادة 4 من خريطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي.

وتضم اللجنة، 17 من أعضاء الملتقى (75 عضوا)، تتمثل مهمتهم في متابعة المسار الدستوري لخريطة الطريق.

ونقل البيان، عن رئيس البعثة، يان كوبيش، قوله: "لقد أنجزتم الكثير خلال الأيام القليلة الماضية، حيث توصلتم إلى اتفاق على مبادئ وطرق مهمة للقاعدة الدستورية اللازمة للانتخابات". وأردف كوبيش: "أعلم أن هذا العمل جاء ثمرة لمناقشات مكثفة، وأنه كان عليكم في كثير من الأحيان تجاوز الانقسامات الشديدة".

أحالت اللجنة، النقاط الخلافية حول الاستفتاء على الدستور وآلية الانتخابات الرئاسية (بشكل مباشر أو غير مباشر) إلى ملتقى الحوار السياسي.

واتفقت اللجنة على معظم مواد القاعدة الدستورية، التي يبلغ عددها 63 مادة، وسيجري طرحها للاستفتاء، وفق عضو اللجنة عبد القادر حويلي، للأناضول.

وفي 15 نوفمبر الماضي، اختتمت أعمال الملتقى السياسي، الذي انعقد في تونس برعاية أممية، وتم خلاله تحديد 24 ديسمبر 2021، موعدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بليبيا. ومؤخرا، شهدت الأزمة الليبية انفراجة عقب تمكن الفرقاء من التصديق على سلطة انتقالية موحدة، تسلمت مهامها في 16 مارس الماضي.

العراق: آلاف الموظفين يطالبون بصرف رواتبهم في البصرة

احتجاجات سابقة في العراق

تظاهر آلاف الموظفين بالأجر اليومي في المؤسسات الحكومية بمحافظة البصرة جنوبي العراق، السبت، للمطالبة بصرف مرتباتهم المتأخرة لأكثر من عام.

وذكر شهود عيان للأناضول، أن أكثر من 3 آلاف موظف من العاملين بالأجر اليومي، تظاهروا أمام مبنى الإدارة المحلية في البصرة.

وأضاف الشهود، أن المتظاهرين طالبوا بصرف رواتبهم المتأخرة لأكثر من عام، فضلا عن تحويلهم إلى موظفين بعقود توظيف ثابتة في الموازنة الاتحادية.

كما ندد المتظاهرين بعدم تضمين البرلمان لفقرة في الموازنة العامة (لعام 2121) تتيح تحويل عقودهم من صفة الأجور اليومية إلى عقود ثابتة، وفق ذات المصدر.

ومطلع 2020، أطلقت محافظة البصرة، خطة لتعيين 30 ألف شخص بصفة موظف بأجر يومي في مؤسسات الدولة المختلفة خصوصا الخدمية، في مسعى لاحتواء احتجاجات البطالة.

وتقول المحافظة، إن سبب تأخير صرف المستحقات المالية للموظفين بأجور يومية، يعود إلى عدم الحصول على أموال كافية من الحكومة الاتحادية.

ويعاني العراق من أزمة مالية حادة أثرت بشكل كبير على مفاصل الحياة اليومية، إثر تراجع الإيرادات المالية من بيع النفط، بسبب جائحة كورونا.